https://doi.org/10.61353/ma.0180083

محددات امن الطاقة الإقليمي بعد العام 2003

أ.م.د أحمد خضير عباس الرماحي
معهد العلمين للدراسات العليا
ahmedabbas1984a@gmail.com

الباحث/ عمّار داود سلمان
معهد العلمين للدراسات العليا
ammardaood1980@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2024/1/3 تاريخ ارجاع البحث 2024/1/15 تاريخ قبول البحث 2024/1/24

يهدف البحث الحالي الى التعرف على مُحددات أمن الطاقة الإقليمي بعد 2003، إذ إن أمان الطاقة وتأثير المحددات والتحديات على استراتيجيات الطاقة العالمية والقومية. يتم التركيز على أهمية الموضوع وتنوع التأثيرات على الدول المُنتجة والمستهلكة. يُسلط الضوء على التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية بعد عام 2003، التي تطرح التحديات التي تتطلب تحسينًا في تكنولوجيا الطاقة وتنويع مصادرها ، أما في جزء الأهمية، يتم تسليط الضوء على التحولات الحاصلة في مجال أمان الطاقة بعد 2003، مع التركيز على تأثير التوترات الجيوسياسية والتكنولوجية وتغيرات هيكل الطلب على الطاقة ، في إشكالية البحث، يُبحث البحث في تأثير التوترات الجيوسياسية على استقرار إمدادات الطاقة العالمية، وكيفية التعامل مع هذه التحديات من خلال تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمان البيئي. يُسلط البحث أيضًا الضوء على دور التكنولوجيا في تحسين أمان سلاسل التوريد وتطوير مصادر الطاقة المستدامة ، وفي فرضية البحث، يتم اقتراح أن تفاقم التحديات الجيوسياسية والتكنولوجية بعد 2003 يستدعي إعادة النظر في استراتيجيات إمداد الطاقة وتكنولوجيا الطاقة، مع التركيز على تحسين تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمان البيئي وتطوير البنية التحتية ، وأخيرًا، يتم تحديد مناهج البحث، إذ يعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي، فضلًا عن الاستشرافية لتوقع آفاق مستقبل أمان الطاقة في العراق. تُعد حدود البحث زمانية ومكانية، إذ يُقتصر على ما بعد عام 2003 ويتناول العراق والخليج العربي..

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، المحددات الاقتصادية، الأمن الإقليمي.

The current research aims to identify the determinants of regional energy security after 2003, as energy security and the impact of determinants and challenges on global and national energy strategies. The focus is on the importance of the topic and the diversity of impacts on producing and consuming countries. It highlights the geopolitical and technological changes after 2003, which pose challenges that require improvement in energy technology and diversification of its sources. As for the importance part, it highlights the transformations that occurred in the field of energy security after 2003, with a focus on the impact of geopolitical and technological tensions and changes in the structure of energy demand. In the research problem, the research examines the impact of geopolitical tensions on the stability of global energy supplies, and how to deal with these challenges by diversifying energy sources and enhancing environmental security. The research also highlights the role of technology in improving the security of supply chains and developing sustainable energy sources. In the research hypothesis, it is suggested that the exacerbation of geopolitical and technological challenges after 2003 calls for a review of energy supply strategies and energy technology, with a focus on improving the diversification of energy sources, enhancing environmental security, and developing infrastructure. Finally, the research methods are identified, as the research relies on the historical and analytical approach, in addition to the foresight approach to predict the future prospects of energy security in Iraq. The research limits are temporal and spatial, as it is limited to the period after 2003 and addresses Iraq and the Arabian Gulf.

Keywords: Energy security, economic determinants, regional security.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

يرتبط أمن الطاقة بجملة من المحددات والتحديات، التي تؤثر في اســـتراتيجيات الطاقة القومية والعالمية، التي تحمل الدول على تبنّي سياسات واستخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي، وتلك المحددات تَتنوع وتَتعدد من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، و الدول المنتجة والمســتهلكة جميعها على حدّ سواء تتأثر بهذه المحددات، إذ تحولت تلك المحددات إلى قضية أمن قومي لجميع الدول، ومواجهة هذه التحديات، وتذليلها لها الأولوية في السياسات الطاقوية وخاصة للدول المنتجة

ثانياً: أهمية البحث:

منذ عام 2003، شهدت الساحة الدولية تحولات مهمة في مجال أمان الطاقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد تأتى هذه التحولات نتيجة لعدة عوامل، بدءًا من التوترات الجيوسياسية في المناطق الإنتاجية للطاقة، مثل الشرق الأوسط، ووصولًا إلى التقدم التكنولوجي في مجال الطاقة، بما في ذلك تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنووية. وشهدت المدة نفسها تغيرات في هيكل الطلب على الطاقة، مع تسارع استخدام الطاقة المتجددة والتحول نحو مستقبل طاقوي أكثر استدامة. في هذا السياق، تأتي أيضًا قضايا الأمان البيئي وتأثير التغيير المناخي لتؤدي دورًا حيويًا في استراتيجيات أمان الطاقة. يتطلب التحدي الحالي تبني سياسات شاملة لتحقيق توازن بين تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتحقيق هدف الاستدامة البيئية، وذلك عن طريق تطوير التكنولوجيا وتنويع مصادر الإمداد، وتحسين سلاسل التوريد وتعزيز الأمان النووي.

ثالثاً: إشكالية البحث

يتناول البحث تأثير التوترات الجيوسياسية في المناطق الإنتاجية للطاقة على استقرار إمدادات الطاقة العالمية، وكيفية التعامل مع هذه التحديات عن طريق تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمان البيئي. و يركز البحث على دور التكنولوجيا في تحسين أمان سلاسل التوريد للطاقة وتطوير مصادر الطاقة المستدامة. و يستكشف البحث أيضًا تأثير تغييرات هيكل الطلب على الطاقة وتبني سياسات جديدة لتحقيق توازن بين الاستدامة وتلبية الاحتياجات الطاقوية المتزايدة. وفي هذا السياق، يتساءل البحث حول فاعلي ؤة التدابير الحالية المتخذة لضمان أمان الطاقة والتحديات التي تواجه تنفيذها، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لهذا السياق المعقد ، ومن هنا تبرز اشكالية البحث في التساؤلات الآتية :

1. **ما هو دور مُحددات أمن الطاقة الإقليمي بعد 2003 ؟**
2. **ما هي المُحددات الاقتصادية (العرض والطلب)؟8غع**
3. **ماهي طبيعة النظام الإقليمي في ضوء المحددات السياسية ؟**
4. **ما هي طبيعة الإقليم في المُحددات الجغرافية ؟**

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

رابعاً: فرضية البحث

"تفاقم التحديات الجيوسياسية والتكنولوجية في مجال أمان الطاقة الإقليمي بعد 2003 قد أدى إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات إمداد الطاقة وتكنولوجيا الطاقة، مما يتطلب تحسينًا في تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الأمان البيئي، وتطوير البنية التحتية لضمان استدامة واستقرار الإمدادات الطاقوية الإقليمية".

خامساً: هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على مُحددات أمن الطاقة الإقليمي بعد 2003 .

سادساً: مناهج البحث

نظراً لتشعُّب المسائل، التي يتطرّق إليها موضوع الدراسة، اعتمدنا مناهج علمية تتكامل فيما بينها بقصد إغناء موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بجميع الوقائع وتفصيلاتها، ومن أجل تحقق هذه الغاية اعتمدنا المنهج التاريخي لتتبع جميع الأحداث التي كانت من نتائجها أمن الطاقة والتطور التاريخي لذلك، وكذلك اعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل الظواهر والأحداث، فضلاً عن المتغيّرات المؤثّرة في طبيعة العراق وارتباطه بأمن الطاقة الإقليمي، كما اتبعنا برؤية استشرافية احتمالية أي المنهج الاستشرافي لبيان مستقبل العراق في أمن الطاقة الإقليمي وآفاق مستقبلها.

سابعاً: حدود البحث

تناولت حدود البحث ما يأتي:

1. الحدود الزمانية: جاءت الحدود الزمانية للدراسة بعد عام (2003).
2. الحدود المكانية: جاءت الحدود المكانية للدراسة في العراق والخليج العربي.

ثامناً: هيكلية البحث

من أجل الإحاطة بموضوع البحث سوف نقوم بتقسم البحث مطلبين الأول المحددات الاقتصادية: سوق الطاقة العالمي (العرض والطلب)، أما المطلب الثاني المحددات السياسية (طبيعة النظام الإقليمي).

المطلب الأول: المُحددات الاقتصادية: سوق الطاقة العالمي (العرض والطلب)

يعيش العالم الآن مرحلة من مراحل الصراع من أجل الطاقة، فقضية الطاقة حالياً من أهم القضايا التي تُثار في العلاقات الدولية، سواء كانت اقتصادية أم سياسية، ويتوقع جميع الخبراء في المجالات كافة بأن الطاقة هي القضية، التي ستُهيمن على مائدة النقاش الدولي والسياسي المستقبلي للدول فيما بينها.

إن خريطة توزيع مصادر الطاقة التقليدية عالمياً تُركِّز هذا المورد الاستراتيجي في دول صغيرة وضعيفة، وتوضِّح في النظام الدولي باستثناء روسيا الاتحادية (العرض)، لذا نجد غالبية الدول الكبرى في النظام الدولي تعتمد على الخارج للحصول على مصادر الطاقة التقليدية (الطلب)، هذا الاعتماد جعل تلك الدول تتعامل مع قضية الطاقة كقضية أمن قومي وسياسات عليا، فهي لا تتعامل مع هذا الأمر كنقص في مورد محلي يتم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

استيراده من الخارج، لكن تنظر إلى هذا الاعتماد على الخارج لتأمين مصادر الطاقة كأمر قد يُؤثّر على مكانتها في النظام الدولي(1).

إن نظريات العلاقات الدولية تدور جميعها في فلك محاولاتها للتركيز على الأمن الاقتصادي، ولا سيما أمن الطاقة، لأن أغلبية الدول الكبرى في العالم أصبحت تعتمد على قوتها الاقتصادية أكثر من قوتها العسكرية، ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة تتزايد بقوة، وبما أن الطاقة أحد أهم مكونات الأمن الاقتصادي، فهي تعد مصدراً اقتصادياً حيوياً وهدفاً استراتيجياً يسعى الجميع لامتلاكه، فأهمية قطاع الطاقة كذراع قوية للأمن القومي للدولة تكمن في انه أحد أهم مسائل الأمن الداخلي(2).

وبشكل عام فإن العلاقات التي تنتج بين الدول المنتجة (العرض) والدول المستهلكة (الطلب) لمصادر الطاقة المختلفة تخلق حالة من حالات عدم الاستقرار، ولا سيما إذا كان هناك عجزاً في إمدادات الدول المستهلكة من قبل الدول المنتجة، مما يعمل على جعل الدول المنتجة في حالة تأهُّب لاستعمال القوة الرادعة دائماً، ومن الجهة الأخرى يساعد الدول المنتجة على استعمال الطاقة كسلاح استراتيجي، إما بتوظيفه بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن منظور آخر فمصادر الطاقة كمورد حيوي واستراتيجي تُؤثّر في مكانة الدولة عالمياً واتباعها لسياسة خارجية نشطة من عدمها وموقعها في النظام العالمي، فالدول الكبرى تولي اهتماماً كبيراً بدور الطاقة، وضرورة تأمين مصادرها حتى لا تتأثر صناعاتها، ومن ثم نموها الاقتصادي، وعلى الناحية الأخرى تعمل الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والطاقة على استغلال تلك الميزة في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية بهدف تحقيق المناورة، وتمتلك دول الخليج من الوقت ما يكفي لمعالجة مثل هذه التطورات، وإذا كانت ستبدأ بهذا مبكراً كما يُفترض، فأن عليها أن تبدأ بإقرار أن العامل الأهم في نهاية الأمر ليس حجم قاعدة مواردها الهيدروكربونية، وإنما حجم الطلب العالمي على السلع، فقد يتعيَّن على دول الخليج بوصفها منتجة للطاقة مواصلة التعايش، وحالة انعدام أمن الطاقة على هذا النحو، بيد أن سُبل تعاملها وهذه الحالة والتدابير البعيدة المدى، التي ستتخذها للتخفيف من حدة المخاطر المترتبة عليها، ستُحدد مقدار المعاناة التي ستمر بها، ولا سيما في ظل تنبؤات عن تحوّلات في طرائق استخدام العالم لمصادر الطاقة وكميات العرض والطلب منها في السنوات القادمة(3).

وإن أي نجاح تُحقِّقه منطقة الشرق الأوسط في وضع نظام يشمل كمية العرض وكمية النفط الذي سيُضخ إلى آسيا سيُشكِّل عنصراً حاسماً يُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول هذه المنطقة للأمام، ومع ذلك فإن نجاحاً كهذا يظلُّ مرهوناً بعدد واسع من العوامل تختلف درجة التحكُّم فيها من دولة شرق أوسطية إلى دولة أخرى، وإن دول الخليج تظلُّ في أصعب الظروف قادرة على إتخاذ الخطوات التي تضمن بها لطاقتها الإنتاجية (في مجال النفط والغاز) تخطِّي مُعدَّلات الطلب العالمي عليهما، فتُحقق بذلك قدرتها على تلبية احتياجات آسيا منهما، وإن كان هذا سيضعها في مواجهة خطر هبوط الأسعار إلى مستويات غير مقبولة،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ويتعيَّن على دول الخليج أيضاً أن تضع في حساباتها احتمالات تناقص القدرات التصديرية لبلدان الشرق الأوسط بفعل تنامي الطلب المحلي على مصادر الطاقة، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان خلال العقود المقبلة، وعلى أي حال فإن أحد تداعيات هذا التغيُّر المتوقع في حجم صادرات موارد الطاقة المتجهة للقارة الآسيوية قد ينعكس على تمتين أواصر الشراكة مع دول الخليج سياسياً واقتصادياً، وهذا من شأنه جلب لاعبين جدد إلى منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما الصين والهند، وقد كانت في الماضي تقف موقف المتفرّج حيال ما يجري من أحداث سياسية في المنطقة(4)، وبحكم الواقع الذي نعيشه والانفتاح الخليجي على القارة الآسيوية ودخول الصين والهند للسوق الخليجية، لابد من معاينة مسألة أمن الطاقة عبر سباق أوسع نطاقاً ومواجهة جميع المحددات المؤثِّرة في أمن الطاقة.

وتتمثَّل هذه المحدِّدات المؤثِّرة في أمن الطاقة القومي والعالمي في الآتي(5):

1. اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي، إذ هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يُفسِّره تزايد مُعدَّلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة ولا سيما الصين والهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لايزال غير كافٍ لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها(6).
2. القيود المفروضة على إمدادات الطاقة: ففي دراسته عن إعادة تعريف الأمن (ريشالد أولمان7) بين نوعين من تلك القيود، الأول عندما يصبح مصدراً ما غير مُتجدد من خلال النضوب الطبيعي، والثاني عندما تُفرض قيود على الإمدادات كالقيود الحكومية للحد من العرض عن طريق فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها(8).
3. التخلُّف التكنولوجي في ظل المتغيرات والتطوُّرات المتسارعة على المستوى العالمي في جميع المجالات التكنولوجية والتقنية والفنية.
4. الصراعات الخارجية والداخلية من حروب أهلية واعتداءات إرهابية.

استهداف المنظَّمات الإرهابية مصادر الطاقة وبُناها التحتية وإمداداتها، فخلال الأعوام، التي تلت حوادث الحادي عشر من أيلول عام (2001) حدث تحوُّل في استراتيجية تنظيم القاعدة، إذ أضحى التنظيم يُولي أهمية عظمى لما يعرف بـ (الجهاد الاقتصادي) القائم على ضرب عصب الاقتصاد مباشرة، مثل البنية التحتية النفطية، التي جرى تنفيذها في الفروع المحلية للتنظيم في العراق، والسعودية، واليمن، بعد ما تبنَّى تنظيم القاعدة استراتيجية استهداف البُنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي (العرض)(9)، بغية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة (الطلب)، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة، وهذه الاستراتيجية بدأت المنظمات الإرهابية تنتهجُها بعد الحادي عشر من أيلول عام(2001) لحمايتها من أي هجمات إرهابية على أراضيها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4. التحديات التي تواجهها شـركات النفط العالمية: ويمكن إجمالها في ثلاثة تحديات رئيسـة تحدُّ من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة، ومن ثم من إمدادات الطاقة في السوق العالمي، كالتالي(10):

أ. التحدي الأول: يتمثَّل في الصـورة السـلبية لتلك الشـركات في الدول المنتجة، التي وصـلت إلى وصـف شركات النفط العالمية بأنها عدوة الشعوب وسارقة الخيرات الوطنية.

ب. التحدي الثاني: يتعلق بالتهديدات الأمنية، التي قد يتعرَّض لها موظفوها ومنشـآتها ومجالات عملها وأصولها.

ج. التحدّي الثالث: يتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعترض أو تُهدد عقود استثمار شـركات الطاقة العالمية، التي تُعدّ أسـاس عملياتها أو حقوق شـركة بعينها وامتيازاتها، وحرية عملها في الدول المضيفة.

مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة حدث تحوُّل من الصـراع والمنافسـة على الأرض إلى تنافس وصـراع على الطاقة، وتوقَّع عدد من الباحثين هذا التحوُّل، منهم (ريشـالد أولمان) ،الذي أشـار في بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات على الاراضي، وتكهّن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض، سيندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة ولا سيما النفط، ورأى أن مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية، لكنها ستكون على شكل صدامات حادة بدلاً من حروب طويلة، وستحدُث بين الدول المتجاورة في الأساس(11).

ومن المرجح أن الصـراع من أجل السـيطرة على مصـادر الطاقة، والحفاظ على كمية العرض في الأسـواق الدولية، والحفاظ على الأسعار المعقولة، ومنع الهزات التي تخل بالاقتصاد العالمي، سيؤدي في النهاية إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في أسـواق الطاقة العالمية، مما يسـبب في النهاية وقوع نزاعات قد تأخذ طابعاً عسكرياً نتيجة المنافسة المتزايدة على المعروض من كميات النفط المتداولة في الأسواق الدولية، والمخاوف من اسـتخدام الطاقة كسـلاح خارجي في وجه الدول المسـتهلكة، والنزاعات غير المحلولة على ملكية مصـادر الطاقة(12).

المطلب الثاني: المحددات السياسية (طبيعة النظام الإقليمي)

يُفهم النظام الإقليمي على أنه هيكل سياسي يجمع بين مجموعة من الدول أو الكيانات السياسية في منطقة جغرافية محددة. يتأثر هذا النظام بمجموعة من العوامل والديناميات السياسية التي تحدد العلاقات بين الدول الفردية داخل هذا الإطار إذ تعدّ المحددات السياسية جزءً أساسيًا من هذا النظام الإقليمي، إذ تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل الديناميات والعلاقات بين الدول الأعضاء.

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي:

يعد النظام الإقليمي جزء من المنظومة السياسية الدولية، التي تُعرَّف بصفتها " شبكة أو مجموعة متراكبة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضـها على بعض سـواء كانت منظمات عالمية أو إقليمية، أو محلية"،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لذا فإن العلاقات الدولية تعمل على مستويات متعددة والمستوى الأول لها هو النظام الدولي، فالنظام الدولي هو "شـــكل تلتقي فيه وحدات ســـياســـية عدة تتفاعل فيما بينها تفاعلاً متبايناً في درجاته من حيث القوة والضعف، ويسوده التعاون أحياناً والصراع أحياناً أخرى، إذ تسعى كل وحدة إلى تحقيق مصالحها الدولية عن طريق ما تَملكه من مقومات القوة المالية والمعنوية للضغط على النظام الدولي والتأثير فيه"(13).

ويوجد أيضـــاً منظومة دولية إقليمية مؤلَّفة من فاعلين تجمعهم روابط جغرافية وحضـــارية وثقافية مثل النظام الإقليمي العربي، ومن هنا يمكننا إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام الدولي بوصـــفه نظاماً فرعياً تابعاً له، لذا فالنظام الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، ولكي نفهم النظام الإقليمي يجب أن نعرف أولاً أن الإقليمية ليســت من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بأنســاق التحليل المســتحدثة من قبل بعض كتاب العلاقات الدولية مقترنة بنشـــوء عصـــبة الأمم المتحدة عام (1919)، وعهدها الذي أباح التنظيمات الإقليمية وسمح بتكوينها(14)، وقد اختلف الباحثون في تعريف النظام الإقليمي وتحديد عناصـــره؛ إذ يرى بروس روس15 " أن تعريف الأقاليم يختلف اختلافاً واســـعاً بناءً على الطرائق والصـــفات التي يســـتخدمها الاختصـاصـيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصـف بأنه متعدد الجوانب، وأنه ليس شـيئاً واحداً بل أشـياء متعددة(16)، ويعرف ايضـا " مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصـلحة والولاء، إذ تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميّز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب لممارسة التعامل بين الدول المختلفة، التي تنتمي إلى إقليم واحد"(17).

لذلك يرى بعضهم أنه مجموعة من القواعد المراعاة المتضمنة في ميثاق مكتوب أو عُرف مستقر أو كليهما بين دول ذات سيادة يجمعها جوار جغرافي، كما عُرِّف بأنه مجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة التي تسود مجموعة دولية محدودة (إقليمية) في فترة ما وتخضـــع لها وحداته طوعاً أوكرهاً، ومن المتعارف عليه أنه "كل تنظيم دولي ضمَّ عدداً محدداً من الدول على وفق الشروط التي صاغتها الأطراف المشتركة في الاتفاقية المنشِئة لهذا التنظيم مهما كانت المعايير التي استندت عليها تلك الشروط "(18).

ومن خلال استعراضنا للأفكار، التي فسَّرت مفهوم النظام الإقليمي يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات لتعريف النظام الإقليمي ، هي كما يأتي(19):

1. الاتجاه الأول: يُركِّز على التقارب الجغرافي، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

2.الاتجاه الثاني: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول، التي تدخل في نطاق الإقليم من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

3. الاتجاه الثالث: ينتقد كلا الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة، لا يشترط أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بين الدول.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

ثانياً: عناصر النظام الإقليمي:

1. عناصر مادية: وتشمل موقع الدولة وثرواتها الطبيعية، فضلاً عن المساحة، التي تشغلها، والسكان من حيث مهاراتهم وحجمهم.
2. عناصر عسكرية: وتتمثَّل في مدى القُدرات التي تمتلكها الدولة من الناحية العسكرية.
3. عناصر نفسية: وهي القدرة على استخدام القوة والهيبة والتأثير على الدول الأخرى.

وتُشكِّل منطقة الخليج أهمية استراتيجية سواء تعلَّق ذلك بالممرات المائية أو الموارد، ويمثل كلاهما محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن، ولا سيما بين القوى الكبرى سعياً وراء النفوذ والقوة، ولم تكن تُثار قضية الصراع في المنطقة إلا بعد الحرب العالمية الثانية بعد اكتشاف النفط فيها، وذلك لأن أهميتها كانت تنصرف إلى العنصر الأول وهو الممرات المائية(20)، وجاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي من عام (1981) تجسيداً لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها وحدة التراث والعقيدة والانتماء والمصالح المشتركة، واقتناعهم بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينهم يخدم الأهداف السامية، وتُشكِّل موارد الطاقة من النفط والغاز أحد أهم مقومات القوة السياسية والاقتصادية، إذ تُمثِّل هذه الموارد هيكلاً رئيساً في أمن المنطقة الخليجية ومدى طبيعة العلاقة التنافسية بين دولها؛ إذ تحوي المنطقة نحو (30%) لسنة 2019 من الاحتياطي النفطي المؤكَّد، ويتوفر الإنتاج لدى مجلس التعاون الخليجي بتكلفة منخفضة جداً مقارنة بإنتاج النفط في غيرها من المجموعات الدولية مثل بحر الشمال وبحر قزوين، ونتيجة لاعتماد أمن الطاقة العالمي في جزء كبير منه على منطقة الخليج، فقد أضحى لأمنها واستقرارها أولوية في الأجندة العالمية، ويستدعي ذلك اهتمام دول العالم بتجنيب المنطقة المخاطر والتهديدات، التي يُمكن أن تجرَّ المنطقة إلى اضطرابات لا تنعكس عليها فحسب، وإنما تمتد آثارها إلى العالم بأسره، ففي هذه الحقبة الزمنية أصبح تعرُّض أنبوب نفط في نيجيريا إلى اعتداء يُؤثِّر في السوق العالمية للنفط، فالأولى أن تُبذلَ الجهود الدولية والإقليمية لمنع وقوع أية اضطرابات في منطقة الخليج العربي، إذ يُعدُّ التنافس بين دولها واحداً من أهم مُحددات أمن الطاقة العالمي، ومثال ذلك ما حدث في أثناء الحصار على قطر، وعانت منطقة الخليج العربي أزمتين متداخلتين زمانياً، أولهما: أزمة الغزو العراقي للكويت عام (1990)، والثانية: أزمة الضغوط الخارجية الأجنبية، ورغبة القوى الدولية في الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة، ولما له من تأثير في النزاعات والتحالفات الدولية والحروب الأهلية(21).

المطلب الثالث: المُحددات الجغرافية (طبيعة الإقليم)

المطلب الثالث، الذي يتناول "المحددات الجغرافية" أو "طبيعة الإقليم"، يركز على دراسة وتحليل العوامل الجغرافية التي تؤثر على تشكيل وتطوير الإقليم أو المنطقة الجغرافية المحددة. يُعتبر هذا المطلب جزءً مهمًا في فهم السياق البيئي والجغرافي الذي يؤثر على السكان والاقتصاد والثقافة في هذا الإقليم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أولاً: لمحة تاريخية:

إن الموقع الجغرافي للخليج على مشارف القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا يُشكِّل أهمية استراتيجية لم يَمحِها التقدم العلمي في الاتصالات ولا التقدم التكنولوجي في المواصلات؛ بل إن الاستراتيجية الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسَّخت تلك الأهمية وجعلتها أكثر شدة وحساسية، وكما هو معروف أن الخليج يَمتدُّ من مضيق باب السلام (هرمز) جنوباً، وحتى منطقة الفاو جنوب العراق مستمداً تدفُّقاً مائياً غزيراً من مياه شط العرب برافديه دجلة والفرات، متواصلاً عبر الزمن منذ آلاف السنين ومئات القرون، ويذكر الجغرافيون بأن تغييرات جيولوجية حدثت في العصور التاريخية القديمة، التي تُقدَّر بأنها انتهت منذ نحو مليون سنة، انفصل خلالها حوض البحر الأحمر من البحر المتوسط ثم اكتسحته مياه المحيط الهندي، وفي منتصف تلك المرحلة التاريخية تكوَّن الخليج من المنطقة البحرية، التي تُمثِّل الآن البحر المتوسط، وامتد حتى مدينة تدمر في بادية الشام.22

وعلى الجانب الآخر وفي بداية تلك العصور كان الخليج العربي محصوراً ضمن شق ضيِّق على امتداد السهل الساحلي الشرقي، وكانت المنطقة المنخفضة من الشمال الغربي إلى الجنوب تتميَّز بموارد هائلة من المياه العذبة والبحيرات المالحة، أذ تجمَّعت على شكل تِلال من الرمال وكُتلٍ ملحية تصل كثافتها إلى (15000) ألف قدم، كدليل على العمق العمودي لتلك المنخفضات، وقد اندفعت عملية الضغط الشمالي والردم مما تحمله الأنهار والسيول بحيث تحولت المواقع المنخفضة إلى بحيرات وأهوار ابتداء من منطقة الأهوار في حوض جنوب الرافدين، وحتى جنوب الخليج العربي.23

تواجه دول الخليج بوصفها مركزاً لإنتاج النفط والغاز تحدي التكيُّف مع مشهد طاقة متخوِّف باستمرار من وصول موارد جديدة إلى السوق، ومن الانعكاس المتعاظم لمتقلبات الطلب والظروف الجيوستراتيجية الشديدة الاضطراب، فالتحدي الكبير لهذه البلدان ،التي يعتمد فيها السلم الأهلي على استهلاك غير محدود للطاقات المدعومة، يتجلَّى في خفض وتيرة الاستهلاك وتطوير طاقات بديلة، لحفظ المحروقات التقليدية للتصدير، وتبدو آثار هذه التحولات كبيرة اليوم، فاستقرار هذه الدول السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المحك، فضلاً عن قدرتها على أن تظلَّ جهات فاعلة في نظام الطاقة العالمي، إذ تحتاج سياسات الطاقة المتجددة المصمَّمة بحسب الأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل بلد إلى ترجمة الطموحات، وإلى إجراءات عملية سريعة لتحقيق النجاح والعودة من جديد إلى إحياء خيار التعاون في إطار مؤسساتي مُثمر(24).

ثانياً: تأثير الموقع الجغرافي على أمن الطاقة لدول الخليج:

يعدّ الموقع الجغرافي لدول الخليج عاملًا حيويًا في تحديد أمان الطاقة، إذ تتمتع هذه الدول باحتياطيات ضخمة من النفط والغاز، مما يجعلها من أكبر منتجي ومصدري الطاقة في العالم. يسهل موقع الخليج كممر بحري رئيس نقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، خاصة عن طريق مضيق هرمز. ومع ذلك، يتعرض هذا الموقع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لتأثيرات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مما يمكن أن يؤثر على استقرار إمدادات الطاقة. ويؤدي الموقع دورًا في توجيه استراتيجيات تنويع مصادر الطاقة، إذ تسعى بعض الدول إلى تحقيق توازن بين الاعتماد على النفط والغاز وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة. بشكل عام، يظهر الموقع الجغرافي للخليج كعامل رئيس يؤثر في استراتيجيات الأمان الطاقي والتأثير على الديناميات الاقتصادية العالمية.[25]

1. المملكة العربية السعودية: المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية، إذ تبلغ مساحتها حوالي (2.150.000) كيلو متر مربع، وتقع في الركن الجنوبي الغربي من آسيا، وتقع خريطة السعودية على مفترق طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويحدُّها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب اليمن وسلطنة عُمان، ومن الشرق الإمارات العربية المتحدة وقطر، ومن الشمال الأردن والعراق والكويت، ويسهل الوصول إلى الشرق الأوسط من خلال مضيق هرمز، وأيضاً يعدّ مضيق باب المندب هو المنفذ لكل من قناة السويس وشرق إفريقيا، مما ساعد المملكة في زيادة تجارتها الخارجية، نتيجة لاتساع مساحة المملكة والتطورات الجيولوجية المتتالية والتغييرات المناخية الهائلة، تتميَّز المملكة بتنوُّع تضاريسها بالنظر إلى كل هذا، سيجد المرء المرتفعات الجبلية والمرتفعات والهضاب والسهول والوديان على طول البحر الأحمر، وهذه التضاريس والمساحة الشاسعة لها تأثير سلبي على أمن الطاقة من حيث صعوبة حماية أنابيب نقل النفط من الهجمات الإرهابية من جهة، وتكلفة نقل النفط إلى موانئ التصدير على الخليج والبحر الأحمر على حد سواء.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

خريطة رقم (1) توضح الحدود السياسية للسعودية

2. جمهورية إيران الإسلامية: تقع إيران في غرب آسيا، وهي ثاني أكبر دولة بالشرق الأوسط من ناحية عدد السكان بعد مصر بإجمالي (87.92) مليون نسمة بحسب عام(2021) ، وكذلك ثاني أكبر دولة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية، حيث تبلغ مساحتها (1.648000) كيلو متر مربع، وتتميَّز بموقع جيوسياسي يجعلها نقطة التقاء لثلاثة مجالات آسيوية، ويتصف مناخ إيران بأنه جاف أو شبه جاف بشكل عام ويختلف مناخها من إقليم إلى إقليم، إذ تنخفض درجات الحرارة في المناطق الجبلية في الشمال الغربي، وتقع إيران على حافة جبلية وعرة، لذلك فمعظم سطح البلاد يتكون من الأراضي الوعرة التي تكثر فيها الجبال والوديان، وهذا يُولِّد صعوبات كبيرة في مد أنابيب نقل النفط والغاز في طول وعرض البلاد.

وتظهر الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي في أهم وأخطر وأكثر الصراعات الدولية حساسية، الصراع الأمريكي الروسي أو الصراع الأمريكي الصيني، وهناك كثير من المعطيات والخصائص التي تتميَّز بها الدول عادة، التي تُحدِّد بشكل رئيسي موقعها أومكانتها على الصعيد العالمي من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومن النواحي الاستراتيجية بشكل عام، لكن يبقى للموقع الجغرافي للدولة بُعداً مُميزاً تظهر أهميته وحساسيته وتأثيراته عند أي اشتباك أو صراع أو مواجهة (26).

1. الإمارات : تأثير الموقع الجغرافي للإمارات على أمن الطاقة لدول الخليج يعكس أهمية استراتيجية هذه الدول في ميدان الطاقة. تتمثل الجوانب الرئيسية لتأثير الموقع الجغرافي على أمان الطاقة في ان الإمارات تحتل موقعاً جغرافياً حيوياً في قلب منطقة الخليج، حيث تمتلك إمارات الخليج مصادر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

هائلة من النفط والغاز. يُعَدُّ مضيق هرمز القريب من الإمارات ممراً مائياً حيوياً لتصدير النفط، مما يزيد من أهمية الموقع الإستراتيجي للإمارات وللمنطقة بأسرها. [27]

وتشكل الإمارات مركزاً لتجميع وتصدير النفط والغاز، مع وجود مرافئ بحرية حديثة وبنية تحتية تسهل عمليات الشحن والتصدير. يُسهم هذا في تحقيق أمان الطاقة من خلال ضمان سلاسة عمليات الإنتاج والتصدير وتعزز الإمارات موقفها في مجال الأمان الطاقي من خلال التنويع في مصادر الطاقة. بجانب اعتمادها على النفط والغاز، تقوم الإمارات بتطوير مشاريع للطاقة المتجددة، مما يقلل من التبعية الكلية على الوقود الأحفوري. (28)

وفي ظل التطورات الجيوسياسية في المنطقة، تسعى الإمارات إلى تعزيز الأمان الطاقي من خلال التحالفات الإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز الاستقرار في المنطقة وحماية مصالحها في مجال الطاقة وبشكل عام، يُظهِرُ الموقع الجغرافي المتميز للإمارات تأثيراً كبيراً على أمان الطاقة في دول الخليج، إذ يُسهِم في تعزيز القدرة على تأمين الإمدادات الطاقية وضمان استقرار السوق العالمية. (29)

2. عُمان : تتمتع عمان بموقع جغرافي استراتيجي، إذ تحتل موقعًا هامًا على الساحل الجنوبي لمضيق هرمز، الذي يُعَدُّ ممرًا مائيًا حيويًا لنقل إمدادات النفط والغاز من دول الخليج إلى الأسواق العالمية. توجد موانئ بحرية رئيسة في عمان تُسهم في تيسير عمليات الشحن والتصدير، ومن ثم تعزيز أمان الطاقة في المنطقة إذ تمتلك عمان احتياطيات من النفط والغاز، وتسعى الحكومة العمانية إلى تطوير وتنويع قاعدة الإنتاج الطاقي. فضلًا عن النفط والغاز، تركز عمان على استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع التنويع في مجال الطاقة.

التحديات البيئية تشكل جزءً من التفاعل بين الموقع الجغرافي وأمان الطاقة في عمان. تعدّ التكنولوجيا البيئية وتحسين الكفاءة البيئية في قطاع الطاقة أمورًا حيوية للتصدي لهذه التحديات.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، تلتزم عمان بالتعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لضمان الاستقرار في منطقة الخليج وتعزيز أمان الطاقة ، بهذه الطريقة، يُظهِر الموقع الجغرافي لعمان تأثيرًا كبيرًا على أمان الطاقة لدول الخليج، مع التركيز على تسهيل عمليات الشحن والتصدير وتنويع مصادر الطاقة وتحسين الكفاءة البيئية. (30)

3. الكويت : تحتل الكويت موقعًا حيويًا في قلب منطقة الخليج، حيث تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط. الموقع الإستراتيجي للكويت يسهم في تأمين إمدادات الطاقة العالمية، خاصة عبر مضيق هرمز القريب تشكل موانئ الكويت على الخليج العربي نقاط حيوية للتصدير والشحن، مما يعزز سلاسة عمليات الإنتاج والتصدير ويحقق أمان الطاقة للدول المجاورة والعالم استنادًا إلى اعتماد الكويت بشكل رئيسي على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، يشير الموقع الجغرافي إلى أهمية تنويع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

مصـادر الدخل عن طريق اسـتثمارات في مجال الطاقة المتجددة أو تطوير قطاعات أخرى لتحقيق أمان اقتصـادي وتواجه الكويت التحديات البيئية والتأثيرات البيئية لصـناعة النفط، ولكنها تسـعى إلى تحسـين الكفاءة البيئية وتبني تقنيات أكثر اسـتدامة للإنتاج وعلى المسـتوى الإقليمي والدولي، تسـعى الكويت إلى تعزيز التعاون مع دول الخليج والمجتمع الدولي لضـمان اسـتقرار السـوق العالمية للطاقة وتحقيق الأمان الطاقي. (31)

بهذا السـياق، يظهر أن الموقع الجغرافي للكويت يؤدي دورًا مهمًا في تحديد أمان الطاقة في المنطقة ويشـير إلى الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للدولة في إطار سوق الطاقة العالمية.

4. البحرين : تحتل البحرين موقعًا إستراتيجيًا على خليج البحرين الصغير، مما يجعلها جزءً أساسيًا من مسارات نقل النفط والغاز في المنطقة. تعدّ موانئ البحرين نقاط حيوية للشحن والتصدير، مما يسهم في تيسير عمليات النقل البحري للموارد الطاقية بالإضافة إلى ذلك، يتيح للبحرين موقعها الجغرافي توفير خدمات مالية ولوجستية لصناعة الطاقة في المنطقة، وهو ما يسهم في تعزيز الأمان الاقتصادي والتجاري إذ تعتمد البحرين بشكل أساس على استيراد النفط والغاز لتلبية احتياجاتها الطاقية. يعكس موقعها الجغرافي الاستراتيجي الحاجة إلى ضمان استمرارية إمدادات الطاقة وتنويع مصادرها. (32)

تواجه البحرين التحديات البيئية والاقتصادية المتعلقة بالاعتماد الكبير على النفط. لذا، تتجه البحرين نحو تحسين الكفاءة البيئية للإنتاج وتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي، تلتزم البحرين بالتعاون مع دول الخليج والمجتمع الدولي لتحقيق استقرار سوق الطاقة وضمان أمان الإمدادات بهذه الطريقة، يظهر أن الموقع الجغرافي للبحرين يؤدي دورًا حيويًا في دعم وتحقيق أمان الطاقة في المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي والبيئي. (33)

5. قطر : تحتل قطر موقعًا استراتيجيًا على ساحل الخليج العربي، وتمتلك احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، مما يجعلها من أبرز منتجي ومصدري الغاز في العالم. يُعَدُّ مضيق هرمز المجاور ممرًا حيويًا لتصدير الطاقة، وموقع قطر يسهم في تسهيل هذه العمليات وضمان استمراريتها وتستند اقتصاد قطر بشكل رئيسي إلى صناعة الغاز الطبيعي المسال، وهي صناعة تعتمد على التصدير. توفير موانئ بحرية حديثة وبنية تحتية فعالة يُسهم في تسهيل عمليات الشحن والتصدير، وبالتالي يُعزِّز أمان الطاقة للدولة حيث تعتمد قطر على الابتكار التكنولوجي في قطاع الطاقة، إذ تقوم بتطوير تقنيات جديدة وتحسين كفاءة عمليات الإنتاج واستخراج الغاز حيث تُظهِر استثمارات قطر في مجال الطاقة المتجددة التزامها بتحقيق التنويع في مصادر الطاقة وتحقيق أهداف استدامة بيئية على الصعيدين الإقليمي والدولي، تؤدي قطر دورًا فاعَّلًا في دعم الاستقرار الاقتصادي والطاقي لمنطقة الخليج، وتعمل على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تعزيز التعاون مع دول المنطقة والمجتمع الدولي بهذه الطريقة، يظهر الموقع الجغرافي لقطر كعامل حيوي يسهم في تحديد أمان الطاقة في المنطقة وتعزيز استدامة الاقتصاد القطري. (34)

6. العراق : تعدّ دولة العراق، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، من أبرز منتجي ومصدري النفط في العالم، إذ تمتلك احتياطيات هائلة. يُسهِم هذا الموقع في تسهيل عمليات تصدير النفط عبر موانئ الخليج، مما يعزز أمان الطاقة العالمية. وبالرغم من هذا، يواجه العراق تحديات أمنية تأثر بالتوترات في المنطقة، مما يمكن أن يؤثر على استقرار إمدادات الطاقة. فضلًا عن ذلك، يتجه العراق نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة، مع ركز على قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة. يظهر التعاون الإقليمي والدولي أهمية الموقع الجغرافي في تحقيق استقرار أمان الطاقة، وتحقيق التفاهم الاقتصادي في المنطقة. (35)

الخاتمة

يرى الباحث أن أمن الطاقة الإقليمي يشير إلى القدرة على تلبية احتياجات الطاقة في إقليم معين بشكل فعّال ومستدام، مع التركيز على تحقيق توازن بين الإمدادات والطلب إذ يُعدّ هذا المفهوم حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، إذ تؤدي الطاقة دورًا حيويًا في دعم الإنتاج وتعزيز الرفاهية و يتمثل إطار الفهم في تحديد محددات أمان الطاقة، مع التركيز على توازن الإمدادات والطلب، وضرورة التنوع في مصادر الطاقة والاستدامة البيئية ، كما يتطلب النظر إلى التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالوصول إلى مصادر الطاقة الحيوية، وتأثير السياسات الوطنية والإقليمية، فضلًا عن دور التكنولوجيا والابتكار في تطوير حلول فاعّلة. يعكس التعاون الإقليمي والدولي أيضًا أهمية الجهود المشتركة لتعزيز أمان الطاقة على الساحتين الإقليمية والدولية.

ونرى أن أمن الطاقة العالمي له مُحددات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذه المحددات ذات طبيعة سياسية مرة واقتصادية مرة وكذلك اجتماعية من جهة ثالثة، إذ أن المحددات السياسية تعتمد على طبيعة النظام الإقليمي، أما المحددات الاقتصادية فتتعلق بسوق الطاقة العالمي في قضية العرض والطلب العالميين، أما المحددات الجغرافية فتعتمد بالأساس على الطبيعة الجغرافية لدول الخليج.

الاستنتاجات

1. أظهرت الحقبة بعد عام 2003 أهمية تفاعل التحديات الجيوسياسية والتكنولوجية في مجال أمان الطاقة الإقليمي. تصاعد التوترات في المناطق الإنتاجية للطاقة، مثل الشرق الأوسط، وارتفاع الطلب على الطاقة، زادا من ضرورة إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات إمداد الطاقة.
2. برزت أهمية تطوير تكنولوجيا الطاقة واستثماراتها في تعزيز أمان الطاقة. شهدنا تقدمًا في مجالات الطاقة المتجددة وتحسينات في سلاسل التوريد، مما يلعب دورًا حيويًا في تحسين استدامة الإمدادات الطاقوية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

3. أصبح من الضروري تحقيق توازن بين تلبية الاحتياجات الطاقوية المتنامية والحفاظ على البيئة. بات من الضـــروري تنويع مصـــادر الطاقة بمزيد من التركيز على الطاقة المتجددة، واتخاذ إجراءات فعّالة للحد من انبعاثات الكربون والتأثيرات البيئية السلبية.
4. يتعين على الدول والمؤسسات الدولية التعاون في تطوير سياسات جادة وفعّالة لضمان أمان الطاقة الإقليمي، مع التركيز على التكنولوجيا الحديثة والتنويع الاســـتراتيجي للإمدادات، وذلك لتلبية احتياجات المجتمع العالمي الحالية دون المساس بالجوانب البيئية والأمان الجيوسياسي.

المصادر والمراجع

(1) خديجة عرفة، أمن الطاقة: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012، ص205
(2) أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية،العدد 122، مؤسسة الأهرام، مصر 2022، ص 46
(3) هشام الخطيب، أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2010، ص 15.
(4) هشام الخطيب، المصدر نفسه، ص 17.
(5) أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (10) مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2022 ، ص65
(6) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص56
7 هو مؤرخ واقتصادي أمريكي، ولد في 18 أكتوبر 1923 في فيلادلفيا في الولايات المتحدة، وتوفي في 27 مايو 2012 في بالو ألتو في الولايات المتحدة
(8) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره ، ص 59.
(9) مصطفى العاني، إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6، العراق 2007، ص34.
(10) مصطفى العاني، إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6، العراق 2007، ص34.
(11) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص61.
(12) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص62.
(13) عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن القومي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي 2000، ص73.
(14) عدنان أمين شعبان، المصدر نفسه، ص63.
(15) هو مخترع أمريكي، ولد في 21 أغسطس 1897، وتوفي في 12 يوليو 1959 ، ينظر ايضا Bottom, ."V: "A History of the Quartz Crystal Industry in the USA ,Proceedings of the 1981, 12-3th Annual Frequency Control Symposium, pp.35
(16) Bottom, V: "A History of the Quartz Crystal Industry in the USA ,."Proceedings of the 35th Annual Frequency Control Symposium, pp.12-3, 1981,p98
(17) مها سعد عبدالكريم، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الإقليمي العربي بعد عام (2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،العراق، 2015،ص38.
(18) مها سعيد عبدالكريم، المصدر نفسه، ص3.
(19) مها سعيد عبدالكريم ، المصدر نفسه، ص44.
(20) محمد سعيد الطاهر، الطاقة البديلة، دار العربية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2013، ص30.
(21) عبد الصمد سعدون الشمري وزياد عبد الرحمن الكوراني، الطاقة الناضبة والصراعات الإقليمية، دار دجلة للطباعة، بغداد، 2016، ص133.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0180083

22 هيثم عبد الله سلمان واخرون، الاثار التنموية المستدامة لإنتاج الطاقة المتجددة في العراق ، مجلة دار السلام للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العدد9، 2019، ص162.
23 هيثم عبد الله سلمان الغزاوي،واقع المنافع الاجتماعية للشركات النفطية وآفاقها في ظل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد (32)، العدد (27)، آذار 2016، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار 2016، ص 26.
(24) رشيد البزيم، دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة، مجلة سياسات عربية، العدد 37،، 2019.
(25) جميلة زيغم، إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد: ع27، 2018، ص 72
(26) شارل أبي نادر، الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي في الصراعات الدولية، موقع الميادين، على الموقع الالكتروني: https://www.almayadeen.net/analysis/ في 2020/7/23، تاريخ الزيارة، 2023/12/23 .
(27) هيثم عبد الله سلمان واخرون، الاثار التنموية المستدامة لإنتاج الطاقة المتجددة في العراق ، مجلة دار السلام للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العدد9، 2019، ص162.
(28)المهندس السباهي ، مضر منعم واشراف الخبير النفطي العكيلي ، ثامر حميد ، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، كانون الأول/2012 ،المشروع ممول من منظمة news Inter، ص3
(29) Talbi M. and Sahel, M. (2008) The Importance of Renewable Energy in Environment Protection for Sustainability. Albahith Magazine, No. 6, Al-Bulayda University, Algeria, p39
(30)Wahab B. A. Iraq and KRG Energy Policies: Actors, Challenges and Opportunities. Sulaimani: The Institute of Regional and International Studies, 2014, p 48
(31) Kate Dourian, “Iraq’s Electricity Challenges Mount as Oil Revenue Slows to a Trickle”, Arab Gulf States Institute in Washington, May 15 (2020), p 43
(32) هيثم عبد الله سلمان الغزاوي،واقع المنافع الاجتماعية للشركات النفطية وآفاقها في ظل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد (32)، العدد (27)، آذار 2016، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار 2016، ص 26.
(33) Mehdi and Al-Saffr, “Compounding crises: Iraq’s oil and energy economy”, op. cit. , p 17
(34) هاري استيبانيان، الطاقة الشمسية في العراق: من البداية الى التعويض، مركز الدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص11-12.
(35) هيثم عبد الله سلمان واخرون، الاثار التنموية المستدامة لإنتاج الطاقة المتجددة في العراق، مجلة دار السلام للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العدد9، 2019، ص46

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0